

بل يقيم المشتري البينة على إثبات العيب أو تكلف البايع  
على نفي العيب عنده أي عند البايع ويدفع المشتري الثمن  
بعد ان حلف البايع ولو قال احضر الشهود الى ثلاثة  
ايام اجله واذا قال لا بينة لي فخلف البايع ثم اتى به  
تقبل وهو الصحيح واذا نكل البايع عن الحلف لزم  
العيب **السابعة** خيار العيب بعد رؤية العيب على  
التراخي على المعتمد فلو خاصم ثم ترك ثم عاد وخصم فله  
الرد ما لم يوجد مبطله مما يدل على الرضا **الثامنة**  
اللبس والركوب والمداواة رضى بالعيب واما اذا ركبها  
للرد على البايع او لسراء العلف لها فلا يكون رضى **التاسعة**  
اذا وجد الدرهم زيوا فافرضها على البايع لا يكون رضى  
كعرض الثوب على الخياط لينظر كيفيه ام لا او على  
المخوقين ليقيمونه فانه لا يكون رضى واذا قال له البايع  
اتبعه فقال نعم فهو رضى لان نعم عرض على البايع واذا  
قال البايع ركبتهما لي جئت وقال المشتري بل لا ردها  
عليك فالقول للمشتري **العاشر** ظهر عيب بمشركي  
البايع الغائب وابنته عند القاضي فوضعه القاضي عند  
امين ولم يقض بالرد فاذا هلك يهلك على المشتري  
اما اذا قضى بالرد على بايعه فانه يهلك على البايع لان  
القضا ينفذ على الغائب على الاظهر اي اذا كان القاضي  
يرى ذلك كما في جلف الخفي **الحادية عشر** يصح  
البيع

البيع بشرط البرائة من كل عيب وان لم يسم خلافا لكان نفي  
لان البرائة عن الحقوق المجهولة لا تصح عنده وتصح عندها  
لعدم الافضا الى المنازعة ويبرطل فيه الموجود والحادث  
بعد العقد قبل القبض **الثانية عشر** وهب المشتري  
مشرية عيبا واراد الرد به فاصطلى على ان يدفع  
البايع دراهم الى المشتري ولا يرد عليه جاز ويجعل  
هطا من الثمن وعلى العكس لا يصح لانه لا وجه له غير  
الرئوة فلا يجوز **الثالثة عشر** اذا رضى الوكيل بالشرا  
بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب يساوي الثمن  
المسمى والا لا يلزم الموكل **تسبحة** لا يجعل كتاب  
العيب في مبيع او ثمن لان الغش حرام **الفصل السادس**  
**لبيع الفاسد والباطل** اعلم ان مسائل هذا الفصل مبنية  
على اصلين احدهما ان كل ما اورث خلك في ركن البيع وهو  
الاجاب والقول بان كان من مجنون او صبي لا يعقل  
او في محله بان كان المبيع ميتة او دما مسفوحا او حرا  
او ضمرا يكون مبطلا وانما بانها ان كل ما اورث خلك في  
عند الركن او المحل بان كان في الثمن بان يكون خيرا او ميتة  
مثلا لان الثمن ليس محلا للمبيع لانه وان كان ميتا على  
الهدلين لكن الاصل ضم المبيع دون الثمن ولذا ينفسخ  
البيع بهلاك المبيع دون الثمن ولان الثمن غير مقصود  
بل هو وسيلة الى المقصود وهو الانتفاع بالاعيان او بان

195

Copyrighting S...rsity